

نماذج تكنولوجيا التمويل كتوجه استراتيجي مستحدث لتعزيز درجة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عالمياً مع الإشارة إلى حالة الجزائر

Funding technology as a new strategic trend to strengthen the degree of the financial inclusion of the small and middle-sized companies

أيمن بوزانة^{*}، المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)،

aimen.bouzana@univ-annaba.org

وفاء حمدوش، المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)،

wafa.hamdouche@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/09

تاريخ الاستلام: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السبل التي توفرها نماذج تكنولوجيا التمويل لتعزيز درجة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر انطلاقاً من أن تبني تكنولوجيا التمويل هذه تكنولوجيا التمويل هذه تعتبر توجهاً استراتيجياً مستحدثاً في مجال عمليات الإقراض والتسوية المالية عالمياً. لقد تبيننا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وفقاً لطبيعة الموضوع.

لقد خلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على النماذج الاستثمارية للتمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي يشهد تطوراً متسارعاً عالمياً، وبصفة خاصة نماذج الإقراض النظير بالنظير وإقراض الأعمال والمستهلك، مقارنة بتلك البدائل غير الاستثمارية التي تأخذ في معظمها شكل التبرعات والأعمال الخيرية أو تلك البدائل التمويلية الأخرى المحفوفة بالمخاطر مثل نماذج الإقراض العقاري التي لا تعرف لوائحها التنظيمية استقراراً، مع بقاء التجربة الجزائرية فتية في ظل غياب الأطر القانونية والتشريعية.

كلمات مفتاحية: تمويل رقمي، تكنولوجيا تمويل، بدائل استثمارية، بدائل غير استثمارية، مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر.

تصنيفات JEL: G31، E20، O33

^{*} المؤلف المرسل.

Abstract:

this study aims at shedding light on the ways of strengthening the financial inclusion of the small and middle-sized companies through the technology of funding as a new strategic trend in the domain of the actions of lending and financial settlement through showing the reality and the main challenges.

Findings show that the development of the reliance on the investing models of the alternative digital funding through the platforms of the crowdfunding is among the main new financial alternatives from which the small and middle-sized companies benefit particularly the lending models of peer-to-peer and lending the customer in the market. with a set of risks.

Keywords: digital funding; funding technology; investing alternatives; non-investing alternatives; the Small, medium and micro projects.

Jel Classification Codes: G29, E20, O33

1. مقدمة:

مع اتساع الفجوة التمويلية لكثير من الأنشطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للأفراد والمؤسسات، تزايد اقتناع المؤسسات المالية والمصرفية والحكومات والمنظمات الدولية بضرورة إيجاد بدائل تمويلية مستحدثة قائمة على ابتكارات تكنولوجيا التمويل القادرة على توفير فرص كبيرة لتعزيز درجة الشمول المالي، ولترجمة هذا الاقتناع إلى توجه استراتيجي مستحدث هدفه تقليص الفجوة التمويلية يكون بتحقيق التمكين المالي والاقتصادي لجميع فئات المجتمع.

إن تكنولوجيا التمويل القائمة على نماذج الأعمال المبتكرة والتوجه الرقمي في معاملاتها ما انفكت تتسارع لتقليص نطاق الاستبعاد المالي الذي تقدم بشأنه تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد العربي أرقامًا مقلقة لـ 128 دولة أي حوالي 70%، من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل، لا سيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. في هذا السياق، تقدر الفجوة التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر العاملة في القطاع الرسمي في البلدان النامية بنحو 5.2 ترليون دولار أمريكي، حيث تقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشاريع بنحو 8.9 ترليون دولار، فيما تمثل مستويات المعروض من التمويل 3.7 ترليون دولار في عام 2017، بينما تشير التوقعات المستقبلية إلى ارتفاع الفجوة إلى نحو 8.1 ترليون دولار

إذ لم يتم الاعتماد على وضع إستراتيجية شاملة قائمة على التمويل الرقمي البديل لتلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغير والمتوسطة والمتناهية الصغر. على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة فيما يلي: في ظل اتساع فجوة التمويل واتساع مستويات الاستبعاد المالي؛ إلى أي مدى يكون الاعتماد على نماذج تكنولوجيا التمويل كتوجه إستراتيجي مستحدث معززاً لدرجة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عالمياً؟ وما هي أبرز جهود وتحديات تبني الجزائر لنماذج التمويل البديل؟

فرضية الدراسة:

- اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على النماذج الاستثمارية للتمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي كتوجه إستراتيجي يعزز درجة الشمول المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أبرز البدائل التمويلية المستحدثة لتعزيز الشمول المالي وتوفير فرص تمويلية رقمية بديلة عبر منصات رقمية سهلة التعامل أقل تكلفة، لسد الفجوة التمويلية وتقليص نطاق الاستبعاد المالي، ولعلها تكون بذلك مرجعاً للإطلاع على واقع أبرز البدائل التمويلية المستحدثة عبر تكنولوجيا التمويل الرقمي البديل و معرفة أهم التحديات لتجسيدها.

المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الأكثر ملاءمة لمعالجة المشكلة المطروحة، والمنهج الإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعطيات التي اقتضاها البحث، والمتعلقة أساساً بتقارير مركز كمبادج للتمويل لسنتي 2020.

2. دوافع التوجه نحو تكنولوجيا التمويل

يشهد القطاعان المالي والاقتصادي تحديات شتى تجعل من التوجه نحو تكنولوجيا التمويل أمراً تقتضيه دوافع التطور. في هذا السياق يمكن أن نشير إلى ما يلي:

1.1 القيود المتزايدة على عمليات الإقراض الرسمي:

في بيئة القيود المتزايدة على الإقراض التقليدي التي أعقبت الأزمة المالية لعام 2008، وجد العديد من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة أنفسهم مستبعدين من المصادر التمويلية الرسمية (Henri Arslanian and Fabrice Fischer, 2019, p. 36)، وهذا ما يتعارض مع مبدأ التمكين

الاقتصادي والمالي للجميع، ثم إن البنوك والمؤسسات المالية تتعامل تقليدياً مع المعلومات غير المتماثلة حول جودة المقترضين إما عن طريق بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء بحيث يتم جمع المعلومات عن المتقدمين للحصول على القروض أو عن طريق استخدام هذه المعلومات لتطوير أنظمة منح الائتمان للحصول على قرض وهذا يتطلب جهداً وتكلفة. (Jin Huang, 2021, p. 17)

2.2 ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة:

إن الفجوة التمويلية القائمة عجلت بدخول مقرضين جدد، ربما كان أكثر هؤلاء إثارة للاهتمام هم مبتكرو التكنولوجيا المالية الذين روجوا لفكرة الإقراض من نظير إلى نظير (Henri Arslanian and Fabrice Fischer, 2019, p. 36)، لتغيير وجه التمويل العالمي من خلال دمج التمويل والتكنولوجيا بطرق أكثر فعالية، وذلك بتوفير مجموعة من الخدمات الجديدة للشركات والمستهلكين، الأمر الذي أدى إلى إدخال التكنولوجيا مع المعاملات التقليدية واستبدال نماذج سير الإقراض التقليدية عن طريق الاستفادة من نماذج الأعمال التمويلية البديلة. (Jin Huang, 2021, p. 17)

وعلى هذا الأساس ساهمت ثورة التكنولوجيا المالية بشكل إيجابي في إنشاء وابتكار شكل جديد للتمويل وهو التمويل التشاركي المعروف بالتمويل الجماعي الذي يشير إلى التمويل من قبل الجمهور (Sansri Sara and Cheurfa Hakima, 2020, p. 29)، والذي يمكن له أن يوفر للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة فرصاً للتمويل، عن طريق منصات التمويل الجماعي، كنقطة إلتقاء بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع والأفكار الريادية للأعمال.

3.2 حتمية تحقيق الشمول المالي:

مع حتمية التوجه نحو تعدد الخدمات المالية والمصرفية في القطاع المصرفي، لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية. ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في دراساتها بكثرة: (Sudipta Rose and others, 2016, p. 47) صندوق النقد الدولي (F.M.I)، والبنك الدولي (W.B)، مركز الشمول المالي (C.F.I)، والشبكة الدولية للتثقيف المالي (I.N.F.E)، والشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)، إضافة إلى هيئات ومؤسسات عالمية أخرى والبنوك المركزية الدولية والعربية التي تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية والمصرفية، ودرجة اهتمامها بالموضوع خاصة مع تكاثف الجهود الدولية لمحاربة ظواهر الفساد المالي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. من بين أهم تعاريف الشمول المالي التي تعرضها الهيئات والمنظمات الدولية نذكر:

- حسب مركز الشّمول المالي فإن الشمول المالي هو: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية والمصرفية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء." (أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، 2018، صفحة 748)

- أما عن البنك الدولي فقد أكد في تقاريره أن تحقيق الشمول المالي: "يمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات مالية متعددة واستخدامها بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم في مجال المدفوعات والادخار والائتمان والتأمين التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل الجهات الرسمية." (Mohamed Abdelteah abbes et Khadija SADI, 2018, p. 09)

3. نماذج تكنولوجيا التمويل الاستثمارية وغير الاستثمارية:

عند الحديث عن تكنولوجيا التمويل من المهم أن نميز بين نماذج تكنولوجيا التمويل التي نقدمها منصات التمويل الجماعي ومعرفة أهم الفروق الجوهرية بين هذه البدائل التمويلية والية التمويل التقليدي.

1.3 نماذج تكنولوجيا التمويل في ظل تبني منصات التمويل الجماعي:

إن انتشار التكنولوجيا المالية غير في طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والمؤسسات المبتكرة، وذلك بفضل ما تنطوي عليه من طرق واليات تمويلية مستحدثة في منح القروض عن طريق منصات التمويل الجماعي. هذه المنصات صُنفت فيها قروض التكنولوجيا المالية في فئتين من القروض التي تمنح بطريقة رقمية، وفقاً لنماذج تمويلية متنوعة بديلة -استثمارية وغير استثمارية- متنوعة تمكن الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جمع الأموال عبر سوق رقمية ذات صلة قوية بأنشطة التمويل الرقمي البديل التي ظهرت خارج الأنظمة المصرفية الحالية وأسواق رأس المال التقليدية (Caroline_Kleiner, 2021, p. 53)، حددت هذه النماذج في خمسة مجالات: الإقراض، والأسهم، والمكافأة، والتبرع، والعرض الأولى للعملة. وعلى هذا الأساس تنوعت نماذج منصات التمويل الجماعي، فمنها ما يعمل على تحقيق عوائد مالية-أهداف ربحية- وهي نماذج تكنولوجيا التمويل الاستثمارية، ومنها ما تكون عملياتها خيرية وهي نماذج تكنولوجيا التمويل غير الاستثمارية لتحقيق أهداف اجتماعية وإنسانية. (Regina Lenart-Gansiniec and Jin Chen, 2021, p. 112)

يعتبر التمويل الجماعي القائم على الاستثمار الأكثر تداولاً من قبل الجمهور، فهو يوفر التمويل للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستبعدة ماليًا من الجهات الرسمية عبر ثلاثة نماذج للإقراض: إقراض النظر بالنظر، والتمويل الجماعي القائمة على المشاركة في الأسهم، والتمويل الجماعي العقاري.

الجدول 1: خصائص نماذج تكنولوجيا التمويل الاستثمارية وغير الاستثمارية

النموذج	الإطار الرقابي	الاجبايات	السلبيات
النماذج غير الاستثمارية	جمع التبرعات	يترع الممولون دون توقع تعويض مالي. لا يوجد خطر؛ إلا في حالة ما إذا كانت الجهة التي تقوم بجمع التبرعات ليست جهة خيرية معروفة وموثوقة الحملات الوهمية أو المزيفة.	يواجه رواد الأعمال صعوبة في جمع رأس مال كبير.
	أساس المكافأة	لا تخضع منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافآت إلى نظام تنظيمي معين يمكن مقارنته بالوسطاء الماليين الآخرين.	قد لا تتوفر لدى أصحاب الأعمال الخبرة الكافية لإدارة المشروعات والتعامل مع الخدمات اللوجستية والموردين، مما قد يؤدي إلى تأخرهم في تقديم المكافآت
النماذج الاستثمارية	الإقراض P2P	تعتبر منصات التمويل الجماعي القائمة على إقراض النظراء أسرع المنصات نموًا يقوم عملها على إقراض المال للأفراد أو الشركات مقابل الحصول على فائدة.	مخاطر السيولة، مخاطر إمكانية انعدام الشفافية ارتفاع تكلفة الإقراض
	المشاركة في الأسهم	عادة ما تخضع منصات التمويل الجماعي القائمة على الاستثمار في الأسهم لنظام محدد.	عدم تحقيق العائد المستهدف، مخاطر السيولة، مخاطر ارتفاع تكلفة التمويل، مخاطر أثر الامتثال للمتطلبات الرقابية
	الإقراض العقاري	يخضع المتعاملون من خلال المنصة للقوانين واللوائح العقارية ...	خسارة محتملة للاستثمار. يمكن مقارنة مخاطر الخسارة بنموذج الإقراض P2P
	إصدار العملة الأولى	- حوكمة الشركات - الامتثال التنظيمي. - تطبيق أطر وقوانين	- تجمع غير محدود من المستثمرين. - وفرة في التكلفة، والمرونة والسرعة. - التمويل الشامل للمؤسسات ص و م

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي: (The World Bank, 2013, p. 20)

تلخيصاً لما سبق، يمكن القول أن كل نموذج من التمويل الجماعي سواء استثماري أو غير استثماري يتميز بمجموعة من الإيجابيات والسلبيات والخصائص في إطاره الرقابي. (أنظر الجدول أعلاه)

2.3 الفروق الجوهرية بين آلية التمويل التقليدي والإقراض والتمويل البديل:

تحدد الوساطة المالية التي تقدمها البنوك التقليدية في قطاع الإقراض على أربعة وظائف أساسية

هي: (Christoph Bertsch and Carl-Johan Rosenvinge, 2019, p. 45)

خدمات السيولة والدفع؛ وتحويل الأصول المالية؛ وإدارة مخاطر الائتمان والسيولة ومعدلات الفائدة؛ وتحليل مخاطر الائتمان ومراقبة المقترضين. بينما تقوم منصات التمويل الجماعي بتنفيذ وظيفتين أساسيتين هما:

- **الوظيفة الأولى:** تقوم المنصات بتحويل تسمية الأصول عن طريق تقسيم طلب القرض "لمقترض فردي" إلى أوراق نقدية من فئة أصغر على سبيل المثال خمسة وعشرون دولار أمريكي لكل مقترض.

- **الوظيفة الثانية:** تقوم المنصات بإجراء تقييم لمخاطر الائتمان المبلغ عنها من قبل المقترضين، عن طريق فحصها وتحليلها بطريقة آلية اعتماداً على تقنية البيانات الضخمة والبلوكشين، لتسهيل تحويل الأموال بين الحسابات المصرفية للمستثمرين والمقترضين. (PwC Indonesia, 2019, p. 10)

4. واقع أثر تفعيل تكنولوجيا التمويل على تعزيز درجة الشّمول المالي:

من المؤكد أن التوجه نحو تبني تكنولوجيا التمويل عالمياً له أثره على تعزيز درجة الشّمول المالي. يمكن أن نقف على هذه الحقيقة من خلال المؤشرات التالية:

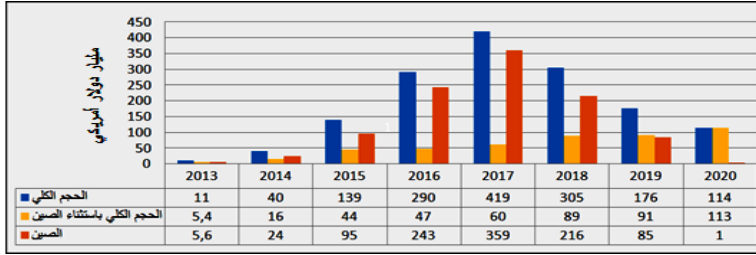
1.4. واقع تطور التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي عالمياً:

توسع سوق الإقراض عبر منصات التمويل الجماعي بوتيرة متسارعة عالمياً حيث ظهرت منصة "Pat Loan" للإقراض كأول منصة للتمويل الجماعي في الصين سنة 2007، لتلبية احتياجات المستبشرين مالياً من المعاملات المالية والمصرفية الرسمية. (Pranay Gupta. T. Mandy Tham, 2019, p. 297)

فمنذ سنة 2013 قدمت شركات تكنولوجيا التمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي، للأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم بدائل تمويلية بطرق لا تعد ولا تحصى (Bryan Zhang and others, 2016, p. 25)، ومع ذلك؛ شهد تطور سوق البدائل التمويلية القائم على منصات التمويل الجماعي على المستوى العالمي اتجاهاً مختلفاً تماماً، فمن المهم الإشارة هنا إلى أن حصة التمويل البديل تختلف من منطقة إلى أخرى. ففي أوروبا تمتلك المملكة المتحدة أكبر حصة من الحجم الإجمالي للتمويل البديل، وهي الفاعل الرئيسي في تنشيط عملية الاستثمار لاعتماد تكنولوجيا التمويل في الدول الأوروبية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك لا يزال السوق الأوروبي غير مؤثر على الحجم الإجمالي العالمي.

تُعد الصين أكبر سوق في العالم للتمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي من حيث النشاط خلال الفترة (2013-2018)، مع مساهمة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحصة كبيرة من حجم السوق الإجمالي للتمويل البديل العالمي، بينما بقيت دول العالم الأخرى المتبناة لهذا النموذج تشهد نمواً ثابتاً وتدرجياً طيلة الفترة، مقارنة بالصين التي شهدت دورة سريعة ودراماتيكية من التطور والازدهار في هذا المجال. الشكل التالي يوضح تطور الحجم الكلي للتمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي عالمياً.

الشكل 1: الحصة السوقية لنشاط التمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي خلال الفترة (2013-2020)

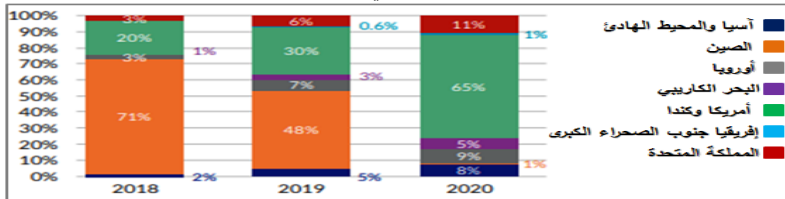


المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المراجع التالية:

(Kieran Garvey, 2017, p. 24)(Tania Ziegler and others, 2021, p. 35)

من خلال الشكل أعلاه، يشهد نشاط التمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي تطوراً مسارعاً خلال الفترة (2013-2017)، إذ عرف قفزة غير مسبقة في الحجم الإجمالي العالمي بقيمة 419 مليار دولار سنة 2017، لتراجع هذه القيمة بنسبة 27% سنة 2018، مع مواصلة انخفاض الحجم الإجمالي سنة 2019 و 2020 تزامناً مع ظهور فيروس كورونا خاصة في الصين نتيجة توجه الدولة الصينية إلى إصدار العديد من التشريعات التي تضبط سير نشاط منصات التمويل الجماعي والتي أرغمت بدورها العديد من شركات تكنولوجيا التمويل على تسوية وضعيتهم وتطبيق جلّ القوانين الصادرة المتعلقة بمنصات التمويل الجماعي، الأمر الذي جعل العديد من الشركات توقف نشاطها هذا ما انعكس سلباً على الحجم الإجمالي للتمويل البديل عالمياً خلال الفترة (2018-2020). بطبيعة الحال فإن التوجه نحو تبني التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي لقي اهتماماً عالمياً من قبل العديد من الدول غير أن الأهمية النسبية للحصص السوقية لنشاط التمويل الرقمي البديل تختلف من منطقة إلى أخرى:

الشكل 2: الحصة السوقية لنشاط التمويل البديل الرقمي حسب المنطقة خلال الفترة (2018-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (Tania Ziegler and others, 2021, p. 36)

نلاحظ أن الأهمية النسبية للحصص السوقية لنشاط التمويل الرقمي البديل خلال الفترة (2018-2020) تختلف من منطقة إلى أخرى، إذ احتلت الصين المرتبة الأولى سنة 2018 بنسبة 71% من حجم النشاط الإجمالي العالمي للتمويل البديل الرقمي، واحتلت كل من أمريكا وكندا المرتبة الثانية بنسبة 20%، بينما شهدت المناطق الأخرى على غرار منطقة البحر الكاريبي و آسيا - باستثناء

الصين- والمحيط الهادي وأوروبا - باستثناء المملكة المتحدة- وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمملكة المتحدة نسب منخفضة في الحصة السوقية لنشاط التمويل الرقمي البديل خلال سنة 2018. ما نلاحظه من الجدول أعلاه هي التغير الكبير في الحصة السوقية خلال سنة 2019 وسنة 2020 إذ ارتفعت الأهمية النسبية لنشاط التمويل الرقمي البديل في العديد من المناطق عالميا باستثناء الصين التي عرفت تراجعاً في الأهمية النسبية للحصة السوقية لنشاط التمويل الرقمي البديل خلال سنة 2019 بنسبة 23%، لتغير موازين الاعتماد على نشاط التمويل عالميا بانفراد كل من أمريكا وكندا والمملكة المتحدة كدول رائدة وتراجع الصين لتصبح غير مؤثرة على الحصة السوقية الإجمالية لنشاط التمويل البديل الرقمي عالميا خلال سنة 2020.

1.4. واقع تركيبة وتوزيع نماذج التمويل الرقمي البديل المعززة للشّمول المالي: إن التوجه نحو تبني

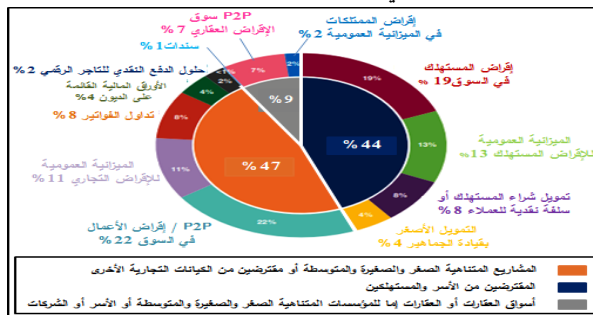
تكنولوجيا التمويل له أثره على تعزيز درجة الشّمول المالي. يمكن أن نقف على هذه من خلال :

1.4 تركيبة هيكل التمويل الرقمي البديل حسب الفئات والقطاعات الفرعية:

يُمكن تجميع واقع تركيبة هيكل نماذج التمويل الرقمي البديل للتكنولوجيا المالية في ثلاث مجموعات

توزيعها كالتالي: (CCAF U. F., 2019, p. 12)

الشكل 3: توزيع المستفيدين من التمويل الرقمي البديل حسب الفئات والقطاعات الفرعية لسنة 2020

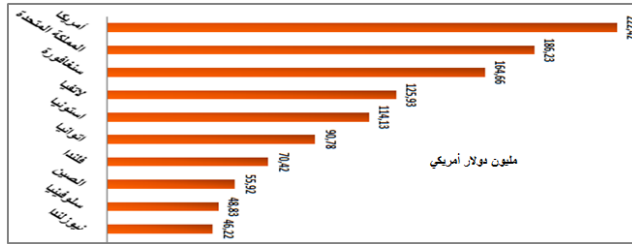


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي: (CCAF, 2020, p. 46)

كما هو مبين في الشكل أعلاه، يتضح أن التوجه نحو التمويل الرقمي البديل كان يتركز بدرجة كبيرة على تعزيز الشّمول المالي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والأعمال التجارية وبدرجة أقل بالنسبة للأسر والمستهلكين. حيث استفادت "المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أو المقترضين من الكيانات التجارية" من التمويل الرقمي البديل بنسبة 47% سنة 2020، إذ توزعت حصة التمويل على خمسة نماذج إقراض الأعمال بنسبة 22%، و نماذج الإقراض التجاري عن طريق الميزانية العمومية بنسبة 11%، وبنسبة 8% لتداول الفواتير. كما شكل التمويل الرقمي البديل الاستهلاكي

"للمقترضين من الأسر والمستهلكين" نسبة 44٪، مثل فيها الإقراض الاستهلاكي نسبة 19٪، وإقراض المستهلك في الميزانية العمومية ما نسبته 13٪. بينما توجهت الحصص الأخرى من التمويل إلى "الأسواق العقارية" والتي استفادت منها إما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الأسر أو الشركات عبر ثلاثة نماذج: أهمها الإقراض العقاري النظير للنظير بنسبة 7٪، وإقراض الممتلكات من الميزانية العمومية بنسبة 2٪ والسندات بنسبة 1٪. كما توزع نشاط التمويل الرقمي البديل المعزز للشمول المالي بالنسبة لمختلف فئات المجتمع - الأفراد - بأحجام مختلفة. في الشكل التالي يمكن إبراز الدول الرائدة التي اعتمدت على نماذج التمويل الرقمي البديل الموجهة للأفراد حسب حجم نشاط التمويل الممنوح.

الشكل 4: حجم التمويل البديل المعزز للشمول المالي للأفراد في عشرة دول لسنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (Tania Ziegler and others, 2021, p. 64)

من خلال الشكل أعلاه، تحتل أمريكا المرتبة الأولى في توفير التمويل الرقمي البديل للأفراد بقيمة 222.42 مليون دولار أمريكي، بينما احتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية بقيمة 186.23، بعد ذلك كل من سنغافورة ولايتفيا واستونيا ولتوانيا وفلندا فيما احتلت الدنمارك المرتبة الأخيرة بقيمة 11.61 دولار أمريكي من حجم التمويل الرقمي البديل الموجه للأفراد. الجدير بالإشارة هنا؛ أن التمويل الرقمي البديل الممنوح يختلف تركيز توزيعه على الفئات باختلاف البلد على سبيل المثال: (Stijn Claessens and others, 2018, p. 07)

- ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا: يعتبر الأفراد إلى حد بعيد المقترضين الرئيسيين؛

- سنغافورة وبريطانيا واليابان: تأتي الشركات في المرتبة الأولى؛

- استراليا وإيطاليا: يمثل تداول الفواتير نسبة عالية من إجمالي قروض "الفيتناك".

2.4 توزيع نماذج تكنولوجيا التمويل حسب الفئات الممولون والمستفيدون:

قد يكون التمويل البديل حلاً فعالاً عند مكافحة الاستبعاد المالي، وذلك نتيجة تمتع شركات التكنولوجيا المالية في مجال زيادة رأس المال بمكانة جيدة لخدمة الأسر والمستهلكين والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. يتحدد مستخدمو التمويل البديل الأكثر تداولاً في الفئات العمرية الأكبر سناً،

حيث كان ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع المستخدمين الذين شملهم استطلاع مؤسسة CCAF لسنة 2014 من الأفراد الذين يبلغون من العمر 55 عامًا أو أكثر، وكان ربعهم تقريبًا أكبر من 65 عامًا. على عكس ذلك. بالنسبة لمعظم الممولين المستثمرين العارضين، كانوا يفضلون إلى أن يكونوا أكبر سنًا من جامعي التبرعات (Peter Baeck and others, 2014, p. 16). من خلال الجدول التالي نعرض توزيع عمر الممولين عبر نماذج التمويل البديل المختلفة عالميا.

الجدول 2: الفئات العمرية للممولين عبر نماذج التمويل البديلة المختلفة عالميا

النموذج / الفئات	على أساس حقوق الملكية	القائم على التبرع	أساس المكافأة	إقراض المستهلك	إقراض الأعمال	الأوراق المالية الديون
أقل من 35 سنة	38%	23%	22%	12%	12%	20%
من 35 إلى 54 سنة	36%	40%	43%	33%	31%	40%
أكثر من 55 سنة	25%	37%	35%	55%	57%	40%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي: (Peter Baeck and others, 2014, p. 16)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نماذج التمويل الرقمي البديل للتكنولوجيا المالية تتوزع لدى فئة الممولين المستثمرين بين 35 إلى أكثر من 54 سنة، في مختلف النماذج التمويلية وبصفة خاصة النماذج القائمة على أساس المكافأة وإقراض المستهلك النظير بالنظير، أما عن الفئات الأكثر من 55 سنة نلاحظ أن الممولين في هذه الفئة يعتمدون على عمليات التمويل البديل وفق نموذج إقراض المستهلك وإقراض الأعمال، أما بالنسبة عن فئة الممولين الأقل من 35 عاما فهم يميلون إلى أن يكونوا المستخدمين الأصغر سنًا من أولئك الذين يستخدمون نماذج أخرى. وذلك لتقديم خدمات التمويل عن طريق المكافآت والتبرعات وخاصة التمويل الجماعي القائم على أساس حقوق الملكية.

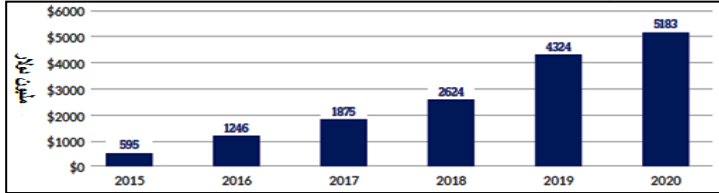
3.4. تمويل الإقراض الرقمي البديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتبع عمليات نشر الإقراض الرقمي البديل للمؤسسات والصغيرة والمتوسطة نماذج أعمال مماثلة للإقراض الرقمي للمستهلكين في الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث تكمل المنصات الرقمية البيانات المالية التقليدية بمصادر بيانات بديلة لتقييم مخاطر الائتمان. ثم يقدمون القروض عبر الهواتف المحمولة والإنترنت لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر و م.ص.م؛ والتي ربما لم تكن قادرة على الحصول على الائتمان من المصادر التقليدية. تستخدم هذه القروض في الغالب لتمويل رأس المال العامل، وتوسيع الأعمال التجارية، حيث يعتبر الإقراض الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات الناشئة والنامية طريقة أساسية لسد فجوة التمويل الكبيرة لهذه المؤسسات، حيث تفتقر 65 مليون

مؤسسة، أو 40% من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية في الاقتصادات الناشئة والنامية، إلى إمكانية الحصول على الائتمان، وهذا يمثل حاجة تمويلية لم تتم تلبيتها بقيمة 5.2 تريليون دولار. ففي عام 2015 استخدمت MY bank التابعة لشركة Ant Financial الصينية بيانات معاملات الدفع الرقمية لضمان منح أكثر من 70 مليار دولار في شكل قروض تراكمية إلى 5 ملايين مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومشاريع متناهية الصغر. (CCAF U. F., 2019, p. 12)

تستخدم المؤسسات (ص.م) قنوات وأدوات التمويل البديلة عبر الإنترنت لتلبية احتياجاتها التمويلية منذ عام 2015 حيث قدمت شركات Fintechs للتمويل البديل خدماتها لعملاء ال.م.ص.م بشكل متزايد، مع تقديم مناقشات حول نشاط FinTech الذي يركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أولوية رئيسية لوضعي السياسات على مستوى العالم. لا يمكن إنكار فائدة التمويل البديل لعملاء (م.ص.م)؛ حسب تقرير مؤسسة CCAF الخاص بالتمويل البديل عبر التكنولوجيا المالية يُشار فيه إلى أن حجم التمويل البديل الذي يذهب إلى رواد الأعمال والشركات الناشئة و(م.ص.م) على مستوى العالم في ارتفاع متزايد ومستمر، الأمر الذي أثبت أن التمويل البديل من خلال قروض التكنولوجيا المالية أصبح مصدر تمويل قابل للتطبيق (Tania Ziegler and others, 2021, p. 49). في هذا السياق جمعت أنشطة تمويل م.ص.م في أوروبا، باستثناء المملكة المتحدة 4.3 مليار دولار في عام 2019، و5.2 مليار دولار في عام 2020، أصبح يمثل تمويل الأعمال 52% من الحجم الإجمالي سنة 2020.

الشكل 3: إجمالي التمويل البديل للأعمال التجارية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

(Tania Ziegler and others, 2021, p. 79)

من خلال الشكل أعلاه وتأكيداً لما سبق نلاحظ تطور مستمر في إجمالي التمويل البديل للأعمال التجارية الخاصة بال (م.ص.م) عالمياً باستثناء المملكة المتحدة منذ سنة 2015، إن التطور الذي حصل في مجال التمويل البديل للمؤسسات ص.م، مرتبط بنسبة 86% بنماذج التمويل الخاصة بمنصات التمويل الجماعي القائمة على إقراض P2P، حيث تم منح ما يقرب 3.8 مليار دولار في عام 2019 و4.5 مليار دولار في عام 2020 بالنسبة ل(م.ص.م). كما ساهمت نماذج سير النشاط الائتماني للتكنولوجيا

المالية القائمة على حقوق الملكية بمبلغ 478 مليون دولار في عام 2019، و 593 مليون دولار في عام 2020، بنسبة 11% من إجمالي تمويل (م.ص.م)، كما ساهمت النماذج غير الاستثمارية بمبلغ 112 مليون دولار أي ما نسبته 3% من التمويل الإجمالي الموجه لتمويل (م.ص.م) في عام 2019، و 133 مليون دولار أي نسبة مساهمة قدرت بـ 3% عام 2020. إضافة إلى تطور هذه النماذج شهد سوق العرض الأولي للعملة تطوراً ملحوظاً في تمويل المشاريع ص.م وذلك بهدف تعزيز الشمول المالي.

من أجل تعزيز سد الفجوة التمويلية للمشروعات والمؤسسات ص.م. يمكن الاستفادة من تجربة حكومة المملكة المتحدة المحددة في تطبيق النقاط التالية: (Karen G. Mills, 2019, p. 137)

- إنشاء وكالة رقابة واحدة مع التفويض لحماية النظام المالي وتشجيع المنافسة؛
 - الحاجة إلى إيجاد آليات في البيئة التنظيمية تشجع الابتكار وتدعمه؛
 - المراجعة المنهجية لتنظيم الكيانات الجديدة من أجل التأكد من أنها تعمل بشكل صحيح؛
 - جمع البيانات التي تسمح لواضعي السياسات بمراقبة مستويات وفجوات تمويل م.ص.م؛
- 4.4. جهود وتحديات تبنى التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي في الجزائر:**

أقرت الدولة الجزائرية بأنه رغم مساهمة التمويل التقليدي بشكل كبير في تمويل الاقتصاد، إلا أنه لا يلبي بالضرورة الاحتياجات التمويلية التي تعبر عنها المؤسسات الصغيرة والناشئة، ولهذا لا بد من تطوير وسائل تمويلية أخرى مستحدثة أكثر تكيفاً وملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، من أجل ذلك عمدت الدولة إلى تبني أسلوب منصات التمويل الجماعي التساهمي، والسماح لها بممارسة نشاط تمويل المشاريع بصفقة قانونية، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث أطلقت تسميت مستشار الاستثمار التساهمي على هذه المنصات. تنشأ صفة مستشار الاستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور الكبير على الانترنت، في مشاريع استثمارية تساهمية، حيث يمكن أن تتمتع بصفة مستشار في ميدان الاستثمار التساهمي، الشركات التجارية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، والوسطاء في عمليات البورصة المعتمدة لممارسة أنشطة الاستشارة في استثمار القيم المنقولة والمنتجات المالية وكذا شركات تسيير صناديق الاستثمار. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 14)

خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020، أصبح نظام التمويل الجماعي عملياً، وهو نظام تمويلي قائم على أساس الاستثمار التشاركي، يسمح النظام بتجميع الأموال لفائدة المؤسسات والمشاريع الناشئة، وذلك عبر منصات على شبكة الانترنت. حيث تقوم لجنة تنظيم البورصة في الجزائر بإعداد لائحة تحدد

شروط ترخيص وممارسة ومراقبة مستشاري الاستثمار التشاركي الذين سيتولون المسؤولية لإنشاء وإدارة المنصات الاستثمارية للأموال لعامة الجمهور على الأنترنت. (زواويد زهاري، مرسلي نزيهة، 2022، صفحة 155) من بين منصات التمويل الجماعي التي تطمح للتوسع في الجزائر نذكر:

- **منصة Twiiza:** للتمويل الجماعي تتم إنشاؤها سنة 2013 من قبل شركة ناشئة تستهدف تمويل المشاريع الإبداعية والمبتكرة والتضامنية وحتى المشاريع البيئية؛ (www.twiiza.com)

- **منصة Chriky:** تم تأسيسها من قبل مجموعة من الشباب سنة 2014، تستجيب المنصة للطلب المتزايد على الأموال من أجل الاستثمار وخلق الأعمال التجارية، تقع المنصة في فرنسا بسبب كثرة وتعجيز القيود القانونية والتنظيمية في الجزائر؛ (<https://www.chriky.com>)

- **Algeria donation crowdfunding:** أول منصة تمويل جماعي تعتمد على نموذج التمويل الرقمي البديل القائم على التبرعات وتعمل كنقطة اتصال بين المتبرعين والأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة من خلال توفير التمويل. (<http://donationcrowdfunding.com/algeria.html>)

- **منصة Ninvesti:** تم إنشاؤها خلال سنة 2019، من قبل مقاولين جزائريين مغتربين، هدفها هو الربط بين الممولين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة. (<https://www.ninvesti.com/>)

يتوقع بنك الجزائر، أن يكون لمنصات التمويل الجماعي أثرًا إيجابيًا على زيادة كفاءة المعاملات وتحسين مستويات الشمول المالي، وتعزيز فرص وصول المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وتجدر الإشارة أن نجاح عملية تبني منصات التمويل الجماعي في الجزائر محفوفة بالتحديات أهمها:

- **عدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية:** التي تنظم عمل منصات التمويل الجماعي، وتوفر الحماية الكافية المشاركين سواء كانوا ممولين أو مقترضين، وآلية حل المنازعات بينهم؛

- **محدودية الوصول إلى التكنولوجيا:** بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية، وانخفاض معدل تغلغل الانترنت ومحدودية تدفقها وارتفاع تكلفتها؛

- **ضعف انتشار واعتماد الدفع الإلكتروني:** حيث أن أساس التعامل عبر منصات التمويل الجماعي قائم على استخدام أدوات الدفع الإلكترونية؛

- **قلة الوعي والثقة في التعامل بالأساليب المبتكرة:** نظرا لأن منصات التمويل الجماعي تمثل ظاهرة حديثة في العديد من الأسواق، فلا يوجد وعي كبير بين المستخدمين المحتملين (الممولين والمقترضين) لهذا نوع من المنصات، مما يقلل الثقة في التعامل بها؛ (Jenik, Lyman, & NAVA, 2017, p. 27)

ولمواجهة هذه التحديات يتطلب الأمر توفر منظومة متكاملة من الأطر الرقابية والتنظيمية والبيئية الحاضنة والدّاعمة، وعدد من العوامل التمكينية الأخرى وذلك بما يشمل القدرة على الموازنة الناجحة ما بين اعتبارات حماية المستثمرين ومتطلبات حشد التمويل، وكذلك توفر الحلول التقنية الفعالة.

5. أهم مخاطر تكنولوجيا التمويل عبر منصات التمويل الجماعي

تنبع هذه المخاطر من الطبيعة الخاصة لهذا النشاط التمويلي الرقمي نفسه، نشير إليها فيما يلي:

1.5 المخاطر الخاصة والعامة لتكنولوجيا التمويل في ظل تبني منصات التمويل الجماعي:

من المسلم به أن التمويل الجماعي في ظل التكنولوجيا المالية يعتبر طريقة سهلة وسريعة لجمع الأموال والاستفادة منها، ومع ذلك، لا تخلو من المخاطر؛ كمخاطر الهجمات الإلكترونية، وخطر الاحتيال وخطر تعثر المنصة. (Sirine Sabah and Bentayeb Hidayat, 2021, p. 459). حسب استطلاع مركز CCAF لسنة 2021، تعددت المخاطر والتي كانت بارزة بشكل خاص في المنصات التي تقدم الخدمات المتعلقة بإقراض المستهلك بنسبة 50%، وإقراض المستهلك في الميزانية العمومية بنسبة 52%، وتداول الفواتير بنسبة 50%، والإقراض العقاري من السوق بنسبة 42%، كما تم الإبلاغ أيضاً عن مخاطر زيادة المنافسة من قبل شركات التكنولوجيا المالية العملاقة، تم الإبلاغ أيضاً عن المخاطر المتعلقة بتعثر السداد عبر المنصات التي تقدم الخدمات المتعلقة بتداول الفواتير، وإقراض العقارات السوق، والإقراض التجاري للميزانية العمومية. الجدول التالي يوضحه أهم مخاطر المنصات الاستثمارية.

الجدول 3: أهم المخاطر المتعلقة بمنصات التمويل الجماعي الاستثمارية لشركات التكنولوجيا المالية

سنة 2021			التمويل الجماعي القائم على الأسهم			التمويل الجماعي العقاري			تقاسم الإيرادات والأرباح عبر المنصات		
استطلاع CCAF											
نسبة الاحتيال على العميل %			56	24	20	39	36	39	21	32	74
نسبة خرق الأمن السيبراني %			37	32	31	40	26	40	20	30	50
نسبة ظهور منافسين جدد %			29	26	44	19	45	19	33	48	19
نسبة التغيرات في اللوائح التنظيمية %			62	21	17	45	32	45	50	17	33
المستويات			مرتفع			متوسط			ضعيف		

المصادر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي: (Tania Ziegler and others, 2021, p. 59)

أما عن شركات التكنولوجيا المالية التي تعمل بنماذج غير استثمارية، وتهتم بالمنصات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي القائم على المكافآت، فقد كان استطلاع CCAF لهذه الشركات يتجه في

غالبية نحو مخاطر التغيير في اللوائح التنظيمية بنسبة 69%، والاحتيايل على العميل بنسبة 68%، كما حددت هذه الشركات منصات التمويل الجماعي القائمة على التبرعات على أنها أقل من المتوسط إلى عالية من ناحية المخاطر، مع وجود أقلية محدودة التي تشير إلى مخاطر الأمن السيبراني وزيادة المنافسة من الداخلين الجدد. الجدول التالي يفصل ذلك.

الجدول 4: أهم المخاطر المتعلقة بمنصات التمويل الجماعي غير الاستثمارية لشركات التكنولوجيا المالية

سنة 2021 استطلاع CCFA								
التمويل الأصغر بقيادة الأفراد			التمويل الجماعي على أساس التبرع			التمويل الجماعي على أساس المكافأة		
13	75	13	73	13	17	22	10	68
13	17	70	33	49	19	22	40	08
21	75	04	60	24	16	18	12	60
90	/	10	54	27	19	83	10	7
ضعيف			متوسط			مرتفع		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (Tania Ziegler and others, 2021, p. 59)

إضافة إلى ما تم عرضه فإن التمويل الرقمي البديل عن طريق الإصدار الأولي للعملة لا مثل استثناء، فهو الآخر تتركز به مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ورجال الأعمال إلى ما هو أبعد من إصدار الرموز، بل إلى النظام البيئي الأوسع للأصول المشفرة، وبالتالي قد تفتقر المنصات المستخدمة للتداول الثانوي للرموز والقصاصات، وتبادل العملات المشفرة التي يلجأ إليها المستثمرون لتحويل الرموز إلى عملات رقمية أخرى، إلى الضوابط العادية في حماية أصول المستثمرين المحتفظ بها للتداول والتسوية، "وفق تقرير منظمة OCDE لسنة 2019 حول العروض الأولية للعملة لتمويل المشاريع ص.م، تكون مخاطر الاحتيال عالية في عمليات الطرح الأولي للعملة، حيث تتراوح تقديرات عمليات الاحتيال بين 5% إلى 25% من العروض الأولية للعملة، للقيام بعمليات تمويل المشاريع، أين يتعرض إصدار وتداول الرموز المميزة للهجمات الإلكترونية، مما يعرض المؤسسات ص.م والمستثمرين للخسائر ويقلل من مصداقية عمليات الطرح الأولي للعملات." (OECD, 2019, p. 36)

2.5 التأثير السلبي لفيروس كورونا على قطاع الإقراض الرقمي البديل لتكنولوجيا التمويل:

كان لفيروس كورونا Covid-19 تأثير سلبي ملحوظ على قطاع الإقراض الرقمي البديل، لا سيما فيما يتعلق بحجم وعدد المعاملات، حيث سجل متوسط انخفاض بنسبة 8% على أساس سنوي في الربع الأول والربع الثاني من عام 2020 لكلا المؤشرين، فمن منظور إقليمي، كان الانخفاض في حجم

وعدد المعاملات أكثر انتشاراً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (تراجع بنسبة 16% و 17% على التوالي)، وفي المملكة المتحدة (22% و 24%). كان الاستثناء الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تطور حجم وعدد المعاملات بنسبة 9% و 40% على التوالي. ونتيجة للإغلاق الكبير في العديد من القطاعات سجلت شركات الإقراض الرقمي البديل حسب حالة التشدد، النتائج التالية:

– **الأسواق الشديدة الصرامة:** سجلت انخفاضاً بنسبة 10% في كل من حجم وعدد المعاملات؛

– **الأسواق منخفضة التشدد:** سجلت متوسط انخفاض بنسبة 9% في كل من حجم وعدد المعاملات؛

– **الأسواق متوسطة التشدد:** سجلت متوسط انخفاض بنسبة 7% في كل من حجم وعدد المعاملات.

لم يكن هناك فرق كبير بين شركات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وبشكل عام أظهرت بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية انخفاضاً متوسطاً بنسبة 8% في كل من حجم وعدد المعاملات، بينما كان الانخفاض متوسطاً في الكيانات الاقتصادية الكبرى بنسبة 9%، وبالتالي لم يكن هناك فرق كبير في تأثير فيروس كورونا على شركات التكنولوجيا المالية في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. أنظر الجدول التالي الذي يوضح ما سبق والتغيير في وضعية الإقراض والحالات المؤثرة على عمليات الإقراض في ظل الجائحة.

الجدول 5: النسبة المئوية في حجم وعدد المعاملات ووضعية الإقراض الرقمي البديل.

سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.	حجم المعاملات	عدد المعاملات	المقترضون الجدد	المقترضون المتكررون	عدد القروض	القروض متعثرة	السداد المتأخر
آسيا والمحيط الهادئ	-19	-17	-10	-5	-15	15	12
أوروبا	-3	-2	2	1	2	3	8
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	9	40	20	33	24	22	31
الولايات المتحدة وكندا	-1	1	-6	18	14	13	19
إفريقيا جنوب الصحراء	-4	-9	-1	-8	-9	1	18
المملكة المتحدة	-22	-24	-9	-11	-20	8	9

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي: (CCAF, 2020, pp. 47-48)

من خلال الجدول أعلاه، توجد اختلافات في عدد القروض الجديدة حسب المنطقة وهذا راجع إلى مستوى الدخل ومستوى الإغلاق خلال الجائحة، إذ سجلت شركات التكنولوجيا المالية للإقراض الرقمي البديل انخفاض بنسبة 6% في عدد القروض الصادرة، كما زاد عدد القروض الجديدة الممنوحة بشكل كبير للشركات الإقراض في منطقة MENA (24%) وفي أمريكا الشمالية (14%)، بينما سجلت الشركات في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا ارتفاعاً متواضعاً بنسبة 3% و 2% على التوالي. في المقابل، لوحظ أن

منطقة المملكة المتحدة وآسيا والمحيط الهادئ عرفت انخفاضاً في عدد القروض الممنوحة (20٪ و 15٪ على التوالي)، يرجع ذلك إلى انخفاض القروض الجديدة للإقراض الرقمي الخاص بالمؤسسات ص.م. نلاحظ أيضاً أن وضعية القروض من حيث عملية السداد خلال الجائحة سجلت زيادة بنسبة 13٪ في القروض غير المسددة (التأخرات/ المدفوعات المتأخرة)، وزيادة بنسبة 9٪ في حالات التخلف عن السداد. شهدت منطقة MENA زيادة بنسبة 22٪ في حالات التخلف عن السداد، بينما سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية زيادة بنسبة 15٪ و 13٪ على التوالي، في حين شهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا زيادة متواضعة في حالات التخلف عن السداد.

6. خاتمة:

في سياق هذه الدراسة التي تناولنا فيها موضوعاً حديثاً حول نماذج تكنولوجيا التمويل القائمة على ثورة التكنولوجيا المالية المستحدثة كتوجه استراتيجي في مجال الإقراض الرقمي البديل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تجيب على فرضية الدراسة فيما يلي:

- اتساع فجوة التمويل لدى العديد من فئات المجتمع وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، دفع العديد من الدول نحو تبني بدائل تمويلية مستحدثة لتقليص مستويات الاستبعاد المالي؛
- مع تطور ابتكارات التكنولوجيا المالية تدعم هذا التوجه، وزاد الاهتمام العالمي بتبني البدائل التمويلية المستحدثة، لما تتمتع به من مزايا ومنافع كثيرة، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز درجة الشمول المالي؛
- تحفّ التعامل ببعض البدائل التمويلية مجموعة من المخاطر أهمها التغيير المستمر في اللوائح التنظيمية في نماذج الإقراض العقاري خاصة، وعمليات الاحتيال على العميل في نماذج التمويل غير الاستثمارية.
- مع تطور الفجوة التمويلية وزيادة الدوافع الرئيسية لتعزيز درجة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واحتواء الفئات المستبعدة مالياً ومصرفياً من القطاع الرسمي، تعزز قطاع الإقراض بعمليات التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي التي تعد الأكثر سهولة في التعامل والأقل تكلفة من معاملات الإقراض التقليدي وبالتالي يمكن أن تحل مستقبلاً محل الإقراض التقليدي؛
- التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي في الجزائر لا يزال في ظل غياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تضبط سير نشاط منصات التمويل الجماعي؛
- تطور اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على النماذج الاستثمارية للتمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي، وبصفة خاصة نماذج الإقراض التطوير بالتطوير، وإقراض الأعمال والمستهلك في السوق، مقارنة بالبدائل غير الاستثمارية التي كانت في معظمها تشمل معاملات خيرية.

التوصيات:

- بناء على ما سبق، ونظرًا لأهمية نماذج تكنولوجيا التمويل في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، نقترح التوصيات التالية:
- ضرورة إنشاء مراكز ومخابر ابتكار تدعم نماذج تكنولوجيا التمويل المستحدثة، بمساهمة من القطاع الخاص والعام، يسند فيها دور الدعم والتمويل الى المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن دعوة الجامعات لإدراج تخصصات التكنولوجيا المالية ضمن مناهجها العلمية؛
 - ضرورة متابعة ودراسة وتقييم المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي؛ إعداد الدراسات والأبحاث حول تكنولوجيا التمويل ودورها في تعزيز الشمول المالي وتعزيز التنمية المستدامة وكذلك المخاطر المرتبطة بها؛
 - استقطاب كادر مؤهل ومدرب تتوفر فيه الخبرات العلمية، والعملية لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية، وكذلك بناء وتحديث -تحيين- قدرات العاملين من خلال تنظيم الدورات التدريبية والرسكلة ذات العلاقة بتكنولوجيا التمويل. نشر وتعزيز الثقافة المالية للمقاولين أفراداً ومؤسسات حول المبادئ الأساسية لطرق ضبط وسير نشاط البدائل التمويلية الاستثمارية وغير الاستثمارية المتوفرة.

7. قائمة المراجع:

- Arab Regional Fintech Working Group. (2020): Alternative Modes of Finance Overview and Guidelines for the Arab Countries, , No 151, AMF.
- Caroline_Kleiner, (2021): Legal Aspects of Crowdfunding. Switzerland AG: the registered company Springer Nature .
- CCAF, (2020): The Global Covid-19 FinTech Market Rapid Assessment Study, Cambridge, university of cambridge.
- Christoph Bertsch and Carl-Johan Rosenvinge, (2019): FinTech credit: lending platforms in Sweden and beyond , sveriges Riksbank Economic Review .
- Henri Arslanian and Fabrice Fischer, (2019): The Future of Finance The Impact of FinTech, AI, and Crypto on Financial Services. Palgrave Macmillan.
- Jenik, I., Lyman, T., & NAVA, A. (2017). Crowdfunding and Financial Inclusion, WORKING PAPER, CGAP.
- Jin Huang, (2021): Essays on Peer-to-Peer Lending. A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, E University of Essex.
- Karen G. Mills, F. S.,(2019): Fintech, Small Business & the American Dream How Technology Is Transforming Lending and Shaping..., Springer Nature.
- Kieran Garvey, and others,(2017): Cultivating Growth The 2nd Asia Pacific Region Alternative Finance Industry Report, ccfa, university of cambridge

- Mohamed A. A et Khadija S, (2018):d'inclusion financière pour les pays membres de l'organisation de ... (oci), revue E.S.A, vol 15, (n° 1), pp6-23.
- Peter Baeck and others, (2014): Understanding Alternative Finance The UK Alternative Finance industry Report 2014. Nesta, university of cambridge.
- PwC Indonesia, (2019): Fintech Series Indonesia's Fintech Lending: Driving Economic Growth Through Financial Inclusion.
- Parag y.Arjunwadkar, (2018): Fintech :The technology driving disruptionin the financial services industry,Taylor and Francis group, USA.
- Regina Lenart-Gansiniec and Jin Chen, (2021): Crowdfunding in the Public Sector Theory and Best Practices. Switzerland: Springe.
- Sansri Sara and Cheurfa Hakima, (2020): Les plateformes du Crowdfunding, Alternatives numeriques pour les pme en temps du covid-19, Revue des sciences economie, volume13,(N° 2).
- Sirine Sabah and Bentayeb Hidayat, (2021.): Le crowdfunding : un outil de financement pour les startups en Algérie The Crowdfunding : a funding tool for startups in Algeria, Etudes Economiques, vol 21, (N°2)
- Stijn Claessens and others, (2018): Les marchés du crédit fintech à travers le monde : taille moteurs et enjeux de politique publique. Rapport BRI.
- Sudipta Rose, Asit bhattacharyya and Shajul Islam,(2016): Bynanics of financial- level financial: Empirical Evidence From an Emerging Economy, working paper, p 47,
- Tania Ziegler and others, (2021): The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report. ccac, university of cambridge judge business school.
- The World Bank, (2013): Crowdfunding's Potential for the Developing World. Information for Development Program.
- Unsgsa fintech working group and ccac, (2019):early lessons on regulatory innovations to enable inclusive..., cambridge,
- Twiiiza (n.d):www.twiiiza.com
- chriky, (n.d):<https://www.chriky.com/>
- <http://donationcrowdfunding.com/algeria.html>
- ninvesti,(n.d):<https://www.ninvesti.com/>
- أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، (2018): واقع الشمول المالي في المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، (العدد3)، الجزائر، ص100-ص111.
- بلحشر عاشة، كيفاني شهيدة، (2022): الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية -واقع وتحديات، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، (العدد 01)، ص349-ص332.
- زواويد لزهاري، مرسلتي نزيهة، (2022): دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية ...، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، ص142-ص161.